فى التركيب اللغوى (*)

للدكتور أحمد علم الدين الجندى

(٤)

تراكيب بين القبول والرفض

أولاً :

أشار سيبويه إلى بعض التراكيب القبلية غير الصحيحة نحوياً ، وحكم عليها بأنها قليلة أو خطأ أو قبيحة ، أو قليلة خبيثة ، فيقول بعد عرضه لبعض التراكيب " وهذا بعيد لا تكلّم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير " (١) وقوله معلقاً على بعض التراكيب " أعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون (٢) ... " وكان سيبويه يرى أنه من الضرورى تحكيم سنن العرب فى كلامها حين النظر إلى اللغة ، كما كان يجوّز التركيب الواحد فى لهجة دون لهجة أخرى (٣) ، وفى عرضه التراكيب يهدم بالسماع عن الخليل ويونس ، ثم يعرض ما سمعه على كلام العرب ، ومن ذلك قوله : ليس فى الدنيا عربى يرفع (٤) ... أو قوله : ولا يكاد عربى يقول (٥) ... أو قوله : وليس كل العرب تتكلم بها (٦) ، " وليس كل العرب تعرف هذا (٧) " ، أو قوله : ولم نسمع عربياً يقوله (٨) " .

وأرى أن سيبويه عندما رفض بعض هذه التراكيب كان ينظر إليها من مستوى الفصحى » لكن لو نظر إليها من

---

(١) الكتاب ٢ / ٤١١ ط : هارون .

(٢) ٢ / ١٥٥ وانظر : التراكيب غير الصحيحة نحوياً فى الكتاب د . محمود ياقوت . دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية .

(٣) الكتاب ٢ / ٣١٧ ط : هارون . (٤) الكتاب ٣ / ٢١ هارون (٥) الكتاب ٢ / ٤٠٠ هارون .

(٦) الكتاب ١ / ٤٧٤ بولاق . (٧) الكتاب ٢ / ١٠٣ بولاق .

(٨) انظر : فهارس سيبويه ٦٣ فما بعدها للشيخ عضيمة .

(*) نشر القسم الأول فى مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة . الجزء ٧٢ من ذى الحجة ١٤١٣ هـ – مايو ١٩٩٣ .

«مستوى لغات العرب » فلا يصح أن يحكم بخطئها ، وكان هدف سيبويه وغيره التقنين لفصحى ، كما أن الحكم على هذا التركيب بالخطأ وغيره أنها لم ترتق عندهم إلى درجة اللهجات القوية فى الجزيرة العربية حتى تثبِّت أقدامها جنباً إلى جنب مع اللهجات القوية للقبائل المشهورة .

وأحياناً كثيرة يقبل التراكيب كقوله : سمعنا العرب الفصحاء ، سمعت رجلاً من أهل البادية ، قال قوم ترضى عربيتهم ، سمعنا ناساً من العرب (١) .

وقد مال سيبويه حين تكلم عن الخلاف النحوى فى بعض التراكيب بين الحجاز وتميم إلى أن التميمية أقيس الوجهين (٢) وقد تابعه فى ذلك طائفة من اللغويين (٣).

أما ابن جنى فيقول : " ألا ترى أن لغة التميميين فى ترك إعمال « ما » يقبلها القياس ،ولغة الحجازيين فى إعمالها – كذلك – لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ، ويخلد إلى مثله ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين لصاحبتها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها ، لكن غاية مالك فى هذا أن تتخيرإحداهما فتقدمها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين ، أقبل لها وأشد أنسابها فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا " (٤) .فابن جنى يرى أن كل اللغات حجة ، مهما اختلفت ، وإذا تكلم إنسان على قياس لغة منهما أصاب ولم يخطىء ،ويرى أبو حيان الأندلسى : أن كل لغة منها يقاس عليها (٥) ، ويقول أبو عثمان المازنى " ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم"(٦) ومع ذلك ، فهناك لغة أقوى قياساً ، وهناك لغة أضعف قياساً يقول ابن جنى:

---

(١) انظر : فهارس كتاب سيبويه للشيخ عضيمة .

(٢) الكتاب ١ / ٤٠٣ و ٢٨ ط . بولاق .

(٣) الخصائص ١ / ١٢٥ و ١٦٧ وابن يعيش : شرح المفصل ١٣٢ فما بعدها .

(٤) الخصائص ٢ / ١٠ .

(٥) المزهر : ١ / ٢٥٨ .

(٦) المنصف : ١ / ١٨٢ .

فـأما أن تقل إحـداهمـا وتكثر الأخـرى – جـداً فـإنك تأخـذ بأوســعــهــمــا رواية ، وأقواهما قياساً [1] . فلغات القبائل يمكن القياس عليها جميعاً وبناء الأحكام على نصوصها ، غير أن هناك لغة أجود فى القياس من لغة ، وأفصح فى الاستعمال، وأشيع فى القبائل .

ولهذا لا يكاد يختلف االتركيب فى القبائل عنه فى اللغات العربية الأخرى ، إلا فى نزر يسير ، لأن ظواهر التركيب فيها أقل الظواهر اللغوية تطوراً وتغيراً . فالتراكيب فى لغات القبائل متقاربة من «حيث أنماطها وأشكالها» . ويقول ابن جنى فى مــــعنى ذلك " ومع هذا فليس شىء مما يختلفون فيه – على قلته وخفته – إلا له من القياس وجه يؤخذ به ، ولو كانت هذه اللغة حشواً مكيلاً ، وحشواً مهيلاً لكثر خلافها وتعادت أوصافها[2] ". بل من الصعب أن نحكم على تركيب ما بالخطأ ، لأن المعاجم ربما أغفلت هذا التركيب والنص عليه ، رغم وروده فى كلام عربى أو فى لهجة قبيلة عربية ، أو قد نجد له وجهاً فى العربية يخرّج عليه .

والدكتور تمام يلفت النظر إلى حقيقة منهجية يتضمنها موقف النحو العربى من التصويب والتخطئة ، فيشير إلى الصواب والخطأ فى عرف النحاة لا ينبغى أن يفهما على إطلاقهما ، ولا أن يتم الانتقال من الحكم بأحداهما إلى الحكم بالآخر فجأة ، ولا أن يفصل بينهما خط مستقيم على أحد جانبيه الصواب وعلى الآخر الخطأ ، ذلك أن موقف النحو العربى من ذلك يبدو من حيث التداخل فى الفهم كألوان الطيف ، لا يدرى المرء أين يبدأ لون منها وأين ينتهى ، وربما تعارض اللونان منها ، وربما أبطئ لون أثر لون ، بل ربماوقف البصر عند نقطة بين لونين فلا يدرى أينسبها إلى هذا اللون أو ذاك، ومرجع هذا كله إلى طبيعة البناء النظرى لنظام النحو العربى ، ففيه أصول مجردة

---

(١) الخصائص : ٢ / ١٠ .

(٢) الخصائص : ١ / ٢٤٣ فما بعدها .

هى دائمـاً نقطة البـداية فى التـحليل ، سواء منها ما كان أصل وضع وما كان أصل قـاعـدة ، وإذا كـانت هذه الأصـول النظرية بحكم مفارقتها للاستعمال تتسم بالاطراد التام ، فإن الاستعمال لا يمكن أن يستقيم على سمتها ، ومن هنا يأتى الاستثناء من الأصول حيناً والاستدراك عليـه حـيناً آخـر ، ليكون من هذا وذاك قواعد فرعية تتسم بالعدول عن الأصل ، فتنشأ بها درجة من درجات الصواب لا تتـفق مع أصـول اللغـة ، فـتكون هذه الدرجـة كلون جـديد من ألوان الطيف ، يختلف عما جاوره ويتداخل معه " (١) .

ومن هنا يمكن أن يباح الترخص فى تركيب بعض القبائل العربية التى اختلفت مع الفصحى والعرف الشائع فى التراث، كما أن لها مستوى يختلف عن مستوى الفصحى ، وقد ورد الترخص عن العرب فى استعمالها اللغوى فهو إذن درجة من درجـات الصـواب ، ومـا دام كـذلك فـلا يصح أن يوصف بالخطأ لأن المتـرخص صاحب لغة ، وإذا كان بعض النحاة قد رمى بعض تراكيب القبائل بالندرة والقلة والشذوذ ، فلا يعنى هذا أن التركيب غير فصيح ، وذلك استناداً على أصل شامل من أصـول النحـاة أنفسـهم حين يقررون ← أن " الشذوذ لا ينافى الفصاحة " (٢) فلم يعد مقبولاً الآن أن نخطىء التراكيب القـبليـة اللغـوية التى جـرت على ألسنة القبائل ، لمجرد مخالفتها للغة المشهورة ، فكل مـا يشيع من وجوه التـراكيب يكفى فى قـبـوله أن نجـد شـاهداً أو نجـد له تخريجاً وإن كان مـرجوحاً ، ومن الخطأ أن يخطىء النحـاة أصـحـاب اللغـة ، ولو كـان كـلام أهل هـذه اللغـة خـارجـاً عن القياس ، فالقواعد النحوية لاحقة للنص لا سـابقـة عليـه ، يقـول ابن ولاّد : " الذى للنحـوى أن يفـعله أن يمثل ويعتلّ لما جاء عن العرب فأما أن يردّه فليس ذلك له (٣)" ويقـول أيضـاً " لابد من متـابعتـهم « أى العـرب » إذا كان « النحوى » يريد التكلم

---

(١) بحوث لغوية وأدبية ٨ فما بعدها و ٢١ فما بعدها ، معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى .

(٢) الأصول : ٢٢٤ د . تمام ، ط. الدار البيضاء .

(٣) الانتصار لابن ولاد : ١٢٠ فما بعدها .

بلغتهم دون ما يطرد لنا ويحسن من مقاييسنا [1] قال أبو منصور الحمشاذى ليس لأحد منا أن يعيب على الآخر فيما هو خلاف لغته ، كذلك لغات العرب فى اختلافها " [2] .

كما أن التراكيب الشاذة عند الغرب ليست منبوذة ، بل هى صيغ قوية بقيت خارج القاعدة ولم تستسلم لقوة القياس ، بل فرضت نفسها بخصائصها الفردية ، وهى وإن شذت بالمفهوم الصحيح ، إلا أنها تحفظ ولا يقاس عليها ، على أن قبول التراكيب أو رفضها يخضع للمستوى الصوابى فهو الذى يقوم على أساسه الحكم بالصحة والخطأ ، وسبب الاختلاف بين اللغويين فيما يجوز من التراكيب ومالا يجوز يعود سببه إلى تحديد المستوى الصوابى ، فالأصمعى كان يقول أفصح اللغات ويلغى ما سواها . ،أما أبو زيد فيجعل الشاذ والفصيح واحداً فيجيز كل شيء قيل ، كما كان يتسع فى اللغات [3] ، وقد كان البصريون لايقيسون إلا على المشهور الشائع ، أما النادر فلا يقاس عليه ، والكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبَوّبوا عليه[4] ، وهكذا لم يتفق كثير من اللغويين على مقياس محدد يقوم على أساسه الحكم بالصحة أو الخطأ ، فمنهم من سلك مسلكاً متشدداً بالوقوف على ما سمع ، وعدم الاعتراف إلا بالأفصح ، ومنهم من يرى أن من يتكلم بلهجة من لهجات العرب ، أو يقيس عليها ،ولو كانت نادرة أو رديئة فهو مصيب غير مخطىء[5].

فمقياس الصواب والخطأ مختلف عند المتشددين وعند المتساهلين كما أن

---

(١) الانتصار : ٣٢٧ فما بعدها .

(٢) الرد على الانتقاد على الشافعى فى اللغة ٦٠ للبيهقى ، تحقيق ، د. عبد الكريم بكار . ط. بريدة / السعودية .

(٣) انظر : المزهر ١ / ٢٣٣ وطبقات النحويين واللغويين ١٨٢ للزبيدى .

(٤) الاقتراح ٨٤ ط حيدر آباد .

(٥) لحن العامة ٤٧ د. عبد العزيز مطر .

القدماء ربطوا الصواب والخطأ بفكرة البداوة والحضارة ، وطالعونا بقوائم القبائل التى يؤخذ عنها ، والتى لا يؤخذ عنها ، وحين جاءوا إلى تطبيق هذه الأسس كانت لهم مواقف غريبة مثل : تخطئة بعض القراءات التى لم تتفق مع قواعدهم ، وتخطئة بعض الشعراء الذين عاشوا فى عصور الاستشهاد ، وأخيراً إجازتهم فى العربية ماليس منها اعتماداً على القياس النظرى الذى لا تسنده مادة لغوية أو استقراء .

والحق أن مقاييس الصواب والخطأ مقاييس متغيرة متجددة ، فما هو خطأ اليوم قد يكون صواباً غداً والعكس صحيح ، فمجمع اللغة فى القاهرة قد أقر كثيراً من التراكيب والألفاظ فأصبح صواباً ما كان بالأمس خطأ ، وكثير من الأساليب الخاطئة قد تحقق لها النصر إذا بدأ فى استعمالها عالم مرموق ، أو ممن لهم مكانتهم الاجتماعية والثقافية ، بل إن كثيراً من الاستعمالات والتراكيب الخاطئة دخلت اللغة عن طريق القياس الخاطىء ، ويشفع لها أنها انحراف نحو منطقة نفوذ الكثرة وتحَوّل إلى اتجاه جديد [1] ، ولابد فى الصواب والخطأ من ربطهما بالعرف اللغوى للجماعة اللغوية ، فلا يصح أن نتكلم عن الصواب والخطأ دون أن نربطها بالمستوى الكلامى الذى ينتمى إليه المتكلم ، وما يروى عن الشيخ حمزة فتح اله حين غادر قطار السكة الحديدية نادى أحد المكارين قائلاً له : يا مكاريّ ! إيتنى بحمارٍ جَمَزىَ ! فلم يفهم الرجل مراده ، وتركه وانصرف ، وهنا حلّتْ العقوبة بالشيخ حين هرول إلى داره ماشياً قائلاً :

مشيناها خطاً كُتبتْ علينا
ومَنْ كُتبتْ عليه خطاً مشاها

فالشيخ قد جانب الصواب اللغوى بهذا المقياس ، وإن كان قد تكلم باللغة الفصحى لأن المستوى الصوابى معيار لغوى يرضى عن الصواب ويرفض الخطأ فى الاستعمال فى ظل مقياس اجتماعى

---

(١) محاضرات فى علم اللغة ١٢٩ ، د. أحمد مختار ١٩٦٨ .

يفرضه المجتمع اللغوى على الأفراد ويرجع الأفراد إليه عند الاحتكام فى الاستعمال (١) .

على أن الأخطاء اللغوية تفيدنا كثيراً عند دراستها ، لأن بعضها يصور لهجات قبلية ، فقد رمى الإمام الشافعى بالخروج عن استعمال العربية الفصحى فى بعض التراكيب ، وغاب عن ناقديه أن الفصاحة ليست على درجة واحدة ، فمنها ما هو خلاف بين العرب أنفسهم ، فاستعمل الشافعى لغة وعدل عن الأخرى وأحياناً يستعمل اللغتين معاً ، كما عيب عليه أشياء لغوية لأنها لم ترد فى كتاب العين للخليل بن أحمد ، ظناً منهم أن ما لم يذكره الخليل ليس من لغة العرب ، كما استعمل الشافعى لغات قليلة ولما كانت أصول العربية مرنة ولهجاتها مختلفة ، فقد سمح للشافعى أن يتنقل فى استعماله بين الفصيح والأفصح والكثير والقليل والغالب والنادر ، وإذ كنا وجدنا مَن يعترض على بعض استعمالات الشافعى اللغوية فإننا وجدنا كثيراً مَنْ دافع عن لغة الشافعى مؤيداً دفاعه بأقوال أئمة العربية وعلمانها ، واللغة لاشك أدقّ من قواعدها والذوق أصدق من أجروميتها ، واللغة أولا وأخيراً هى أوسع من معجماتها ، ولا تعدو المسألة فى النهاية أن يكون الشافعى قد استعمل لغة قومه فى الحجاز وهى فى بعض استعمالاتها مخالفة لما عليه الجمهور أحياناً ، فالشافعى مصيب ، لأنه صور لغته ، والمغلِّط غالط . وممن رد على منتقدى الإمام فى مسائل العربية الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقى (٢) .

وقد غاب على المنتقدين للشافعى فى لغته : أنه أقام فى بطون العرب عشرين سنة يأخذ أشعارها ولغاتها ، ولزم هذيلاً وهى من أفصح العرب فتعلم كلامها ولغتها ، وأصبح كلامه حجة فى اللغة كما يقول ابن حنبل ، ويقول الأصمعى : صححت أشعار الهذليين على شاب من

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية ٦٧ ، د. تمام حسان .

(٢) وذلك فى كتاب « الرد على الانتقاد على الشافعى فى اللغة » تحقيق د. عبد الكريم بكار ط : بريدة . السعودية .

قريش يقال له : محمد بن إدريس ، وقال غلام ثعلب : سمعت ثعلبا يقول : إنما توحّد الشافعي باللغة لأنه من أهلها ، وإذا كانت هذه نشأة الشافعي بين أقحاح العرب هي التي جعلته من أفصح العرب بياناً وأنداهم لساناً ، أفيصح أن يجعل قول مَن هو دون الشافعي حجة عليه [1] ! ؟ وإذا نظرنا إلى الشريعة وعلاقتها باللغة معروفة – عرفنا أن كل ما ليس قطعياً من الأحكام هو أمر قابل للاجتهاد ، وإذا كان يقبل الاجتهاد فهو يقبل الاختلاف ، وقدروى عن الشافعي قوله : " رأيي صواب يحتمل الخطأ ، ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب ، وهذا الاحتمال من الجانبين – احتمال الخطأ فى رأى المجتهد واحتمال الصواب فى رأى غيره – هو الذى يقرب المسافة بين الطرفين ، وهذا من إنصاف الشافعي وسعة علمه ورحابة أفقه ، ومن هنا يمكن أن نقول : بإمكان تعدد الصواب . لكن ابن جنى له مقولة أخرى حين يرى " أن العربى الخالص لا يجرى على لسانه لحْنٌ وكل ما تسمع منه فهو اللغة العربية ... فلا يخطأ واللغة ما نطق به " [2] والحكم بالخطأ أو اللحن فى الإعراب أو التركيب لابد أن يسبق بمعرفة تامة بلغات العرب ، فأغلب ما نسب إلى الخطأ وجد له نظير من لغات العرب ، أو سند من قواعد بعض النحاة ، وكثير من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين يرجع إلى أن أحد الفريقين إنما يعتمد فى رأيه على لغة من لغات العرب لم يعتمدها الفريق الآخر، فمن ذلك :

١) التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان والخلاف فى ذلك بين البصريين والكوفيين[3].

٢) تقديم حرف الاستثناء فى أوّل الكلام [4] .

---

(١) انظر : المصدر السابق « مقدمة المحقق » .

(٢) انظر : المفصل فى شرح أبيات المفصل ٣٣٣ للسيد بدر الدين الحلبى .

(٣) الخلاف بين النحويين ٢٥٢ د. السيد رزق الطويل ، الفيصلية ، مكة ، ط. أولى .

(٤) المرجع السابق ٢٦٠ .

٣) إهمال « أَنْ » مع استحقاقها العمل – لهجة عربية ، ورأى المدرستين [١] .

٤) فى نداء الاسم المحلى بأل ، والخلاف فى ذلك بين البصريين والكوفيين [٢] .

٥) حذف « أن » فى خبر عسى ، من الضرورات عند البصريين وكلام سيبويه جوازه [٣] فى الكلام .

٦) إلغاء « كان وظن » مع التقدم ، فقد نقل عن الكسائى أن « كان » ملغاة ولا عمل لها ، ووافقه ابن الطراوة .

٧) كما أن ابن الطراوة أجاز حذف الجار إذا تعين وأجاز : بريت [٤] القلمَ السكينَ .

٨» كما أجاز ابن الطراوة تعريف التمييز [٥] .

٩) كما أجاز ابن الطراوة نصب الجزأين بعد : إن وأخواتها ، بل جعله مقيساً [٦] .

١٠) ومنع نصب المفعولين متقدمين فى باب « ظننت » ولا مفر من رفعهما على الابتداء والخبر وإلغاء العامل . ويقابل آراء ابن الطراوة أخرى معارضة [٧] .

١١) قال الأزهرى : وخطأ بعضهم قول من يقول : فلان يستأهل أن يكرم أو يهان ، بمعنى يستحق وأضاف " أما أنا فلا أنكره ولا أخطىء من قاله ، لأننى سمعت أعرابياً فصيحاً من بنى أسد يقول لرجل شكر عنده يداً أوليَها: تستأهل يا أبا حازم ما أوليت ، وحضر ذلك جماعة من الأعراب فما أنكروا قوله " [٨] . وما يزال

---

١) المرجع السابق ٣٣٧ . (٢) المرجع السابق ٢٦٤ (٣) المرجع السابق ٣٦٠ .

(٤) أبو الحسين بن الطراوة ٩٠ د. محمد البنا . ط. دار الاعتصام . ط. الأولى – القاهرة .

(٥) المرجع السابق ٩٣

(٦) المرجع السابق ٩٧

(٧) التهذيب ٦ / ٤١٨ « أهل » ، اللسان ١١ / ٣٠ « أهل » ط. بيروت .

(٨) العربية الصحيحة ١٥٦

هذا التركيب يعيش فى اللهجات المعاصرة المصرية والعراقية وغيرها مع تسهيل الهمزة وكسر حرف المضارعة .

١٢) منع بعضهم تركيب « هب أنى فعلت كذا » والصواب صحته وسمع ولا مانع منه قياساً واستعمالاً ، والدليل : ما روى فى الحديث من مسائل الميراث المسماه «الحجرية أو الحمارية»[١] فقد اعترض أحدهم على عمر بن الخطاب لعدم توريثه من أبيه بقوله : هب أن أبانا كان حماراً، هب أن أبانا كان حجراً.

وفى العصر الحديث يذهب مجمع اللغة المصرى إلى التيسير والترخص والأخذ ببعض الآراء المرجوحة ، والاعتماد على بعض اللهجات القديمة لتجويز ما منعه النحاة أو توسيع ما ضيقوه ، ومن قراراته فى النحو والتركيب :

(أ) يجوز أن يقال : عطشانة وغضبانة وأشباهها ، ومن ثم يصرف (فعلان) وصفا ، ويجمع على (فعلان) ومؤنثه (فعلانة) جمعى تصحيح ، فيقال : سكرانون وسكرانات . وقد اعتمد المجمع فى إجازته على تأنيث (فعلان) لبنى أسد [٢] .

(ب) قياسية النعت بالمصدر ، وكان النحاة يذهبون إلى أنه – مع كثرته – مقصور على السماع[٢]

(ج) يجيز المجمع ما يجرى على الألسنة من حذف (ابن) من الأعلام المتتابعة مثل (سافر محمد على حسن) وتضبط على أحد وجهين :

١ – يعرب الأول بحسب موقعه ويجر ما يليه بالإضافة .

---

(١) فى أصول اللغة ١ / ٨٠ مجمع اللغة العربية . القاهرة .

(٢) فى أصول اللغة ٢ / ١٦٠ .

٢ – تسكن الأعلام كلها إجراء للوصل مجرى الوقف[١] .

ومن خلال ما سبق نرى تطور التراكيب من القديم إلى الحديث وفى أثناء مسيرتها نرى بناء الجملة العربية يشتمل على ظواهر لاتكاد توجد فى الضوابط التى استخرجها النحاة من لغة القرون الأولى ، بل نجد ظواهر شائعة فى النثر العربى الحديث لايكاد يعرفها الاستخدام القديم ، مما يؤكد تطور هذه التراكيب عبر القرون [٢] .

ثانيا :

ويجب أن نشير هنا إلى تعدد الوجوه الإعرابية فى التركيب ، وسنجد أنماطا منه كثيرة فى الحديث عن لهجات القبائل على مستوى النحو والتركيب ، وتعدد الأوجه الإعرابية يستمد صحته من جهل بالموقف اللغوى ، وقد كان بعض النحاة يحاولون بتوجيهاتهم المختلفة أن يقدموا عدة احتمالات افتقدت الموقف اللغوى فى حال النطق ، فمثل قوله تعالى : "وإن تخالطوهم فإخوانكم "[٣] . حيث ترفع كلمة (إخوانكم) على تقدير ضمير (فهم) كأنك قلت : فهم إخوانكم ، يقول الفراء : ولو نصبته كان صوابا ، يريد : فإخوانكم تخالطون[٤] ، تكون كلمة (فإخوانكم) جملة فعلية ، وعلى التقدير الأول – جملة اسمية ، ولكن لابد أن يختلف المعنى على كل : فإذا كان التركيب (فهم إخوانكم) فالمعنى أن هذا شئ ثابت مقرر ، وإذا كانت (فإخوانكم تخالطون) فالمعنى أن لابأس من استحداث هذه السنة الحميدة مع إخوانكم .

ومن التراكيب السطحية التى لها ثلاثة معان مختلفة قوله تعالى :

" يُريكم البرقَ خوفاً وطمعا" [٥] ، فيحتمل :

١ – المصدرية : يريكم البرق فتخافون خوفا وتطمعون طمعا.

---

(١) المرجع السابق ٣ / ١٧٠

(٢) اللغة العربية عبر القرون ٧٧ فما بعد ها د / محمود حجازى ، دار الكاتب العربى ١٩٦٨ (القاهرة) .

(٣) البقرة آية : ٢٢٠ (٤) معانى القرآن : ١ / ١٤١ فما بعدها للفراء . (٥) الرعد ١٣ .

٢ – الحالية : يريكم البرق خائفين وطامعين .

٣ – المفعول لأجله : يريكم البرق لأجل الخوف والطمع .

وهناك تراكيب كثيرة فى التراث لها أكثر من معنى وأكثر من بنية عميقة [١] ،

وقد أثبت علم اللغة النفسى أن فهم الجملة ذات المعانى المتعددة يستغرق وقتا أكثر من الجمل ذات المعنى الواحد على الرغم من أن السامع قد لايلحظ إلا معنى واحدا من معانيها ، لأن السامع حين يستخلص معنى الجملة فإنه يقوم بعملية تحليل لهذه الجملة كى يتوصل إلى بنيتها العميقة ومن ثم إلى معناها . [٢]

من ذلك قول المتنبى :

لولا مفارقة الأحباب ما وجدتْ ...

... لها المنايا إلى أرواحنا سُبُلا

١ – فـ (لها) جار ومجرور متعلق بوجدت ، لكن فيه تعدى فعل الظاهر إلى ضميره المتصل كقولك (ضربه زيد) وذلك ممتنع .

٢ – أو يكون صفة فى الأصل لسُبُلا فلما قدم عليه صار حالا منه ، كما أن قوله (إلى أرواحنا) كذلك ، إذ المعنى : سبلا مسلوكة إلى أرواحنا.

٣ – أما الإعراب الثالث فهو أن تقدره جمعا للهاة كحصاة وحصى ، ويكون (لها) فاعلا بوجدت ، والمنايا مضافا إليه ، ويكون إثبات اللهوات للمنايا استعارة ، شبهت بشئ يبتلع الناس ، ويكون أقام (اللها) مقام الأفواه لمجاورة اللهوات للفم ، ويصف ابن هشام الإعراب الأخير بأنه غريب [٣] .

فإذا كانت الاحتمالات الإعرابية تسير وراء المعنى وتخدمه فلا بأس بحيث لا تتعداه إلى الشكل والصنعة إذ المحافظة على المعنى أولى [٤] .

---

(١) العربية والغموض ٢٢٠ د . حلمى خليل . ط أولى

(٢) المرجع السابق ٢٢١

(٣) معنى اللبيب ١ / ٢٢٢ فما بعدها . تحقيق محيى الدين . ط المدنى . القاهرة .

(٤) الهمع ١ / ٨

وغياب الموقف والمقام وما يصاحب الكلام المنطوق من علو الصوت أو انخفاضه أو الضغط على بعض الكلمات دون بعض ، مظهر تشكك وخلط واضطراب وتميع فى أداء التركيب ، بل يحول تعدد الوجوه بين مضمون الفكر ، وبين الإبانة عن ذلك المضمون ، ولهجات القبائل التى قمنا بدراستها جاءتنا مكتوبة لامنطوقة غاب فيها ماسبق أن ذكرناه من المواقف والسياقات وما يصاحبهما ، ولذلك يحاول بعض النحاة عرض احتمالات إعرابية فى التركيب الواحد من غير مقتض لتعدد المواقف ، وسترى أمثلة لهذا [1] ، أما إذا كان الموقف محددا ، فإن التركيب يقتضى وجها واحدا لاغير .

وتطالعنا الاحتمالات الإعرابية المسرفة فى التركيب ، وهى لاتفرق بين وجه قوى أو ضعيف أو قريب أو بعيد ، ثم ترى التوالد العجيب للاحتمالات الإعرابية يدور فى عمليات حسابية مجردة لا حس فيها ولا حياة ، وهى أشبه بالتجريدات العقلية والافتراضات الذهنية والتمحلات التى لا تمس الواقع اللغوى وأحيلك إلى مصدرين :

أولهما : رسالة لأبى جعفر النحاس[2] . (ت ٣٣٨ هـ) فى إعراب قول سيبويه (هذا باب علم ما الكلم من العربية) وقد أوصل النحاس احتمال وجوه الإعراب فى قول سيبويه السابق إلى بضعة وأربعين احتمالا ، أما أبو سعيد السيرافى (ت ٣٦٨ هـ) فقد أوصل[3] . احتمالات وجوه الإعراب فى قول سيبويه السابق إلى خمسة عشر احتمالا .

وأما الآخر : فهو أبو على الفارسى (ت ٣٧٧ هـ) فى (أقسام الأخبار) [4] . وسترى فيها عجبا للاحتمالات الإعرابية فى التركيب وهى

---

(١) انظر : الباب الثانى (التركيب) فى كتابنا (اللهجات العربية فى التراث) ج ٣ ط : تونس

(٢) مخطوطة ضمن مجموعة فى مكتبة شهيد على باشا بتركيا تحت رقم ٢٧٤٠

(٣) شرح السيرافى سيبوية ١٣٧ نحو مخطوط بدار الكتب المصرية .

(٤) نشرت فى مجلة المورد العراقية المجلد ٧ عدد ٣ / ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

ذهنية عقلية مجردة ليس وراءها معنى .

أما إعرابه لقول سيبويه السابق فقد أوصله إلى خمسين وجها ، ثم يقول فى آخرها : وقد تبلغ هذه الوجوه ستين وتزيد على السبعين إذا استقصى التفريع فيها ... وإيثار الاختصار أولى ...

أما ابن العريف : ففى مسألة واحدة خرجها بلغت من وجوه الإعراب ألفى ألف وجه وسبعمائة ألف وجه وأحدا وعشرين ألف وجه وستمائة وجه فى جملة واحد(١)

ولا أريد أن أجعل من استشهادى هذا منبرا للتشهير بالقدماء لكن الجهود التى بذلوها – وهم فيها مشكورون – ستظل خاضعة للنظر ، كما أننا لا نريد أن نزن مناهجهم بمعايير القرن الذى نعيش فيه الآن ، وإلا ظلمناهم .

وقد يجلب التعدد والاحتمالات صورا من صور الغموض الذى ينشأ من استغلاق المعنى بسبب عدد الجمل الأساسية والفرعية وطولها ووقوع مكوناتها فى غير موضعها الطبيعى من التركيب نتيجة للتقديم والتأخير والتعريف والتنكير الحذف (٢) . والإضافة والفصل والوصل واضطراب عوة الضمائر وموقع الكلمات والأدوات وترتيبها ، كما وردت نماذج فى التركيب ذات أنواع وأنماط عدة ، بعضها أمكن تفسيره أو تأويله على وجه الوجوه غير المشهورة فى عرف الأقدمين كالتبادل بين الحروف ، واستعمال حرف مكان آخر ، واستعمال الفعل اللازم متعديا ، أو جعل المتعدى إلى واحد متعديا لاثنين ، أو يكون المتعدى لاثنين متعديا لواحد بنفسه وللآخر بحرف الجر .

وكما يكون التركيب بين الجمل يكون

---

(١) الأشباه والنظائر ٣ / ١٣٥ . طه عبد الرءوف سعد . مصر .

(٢) انظر : الحذف فى المثل العربى . د . عبد الفتاح الحموز . دار عمان الأردن ط ١ وفى كتب (الأمثال) يكثر : الحذف فى كثرة غامرة فقد تحذف بعض المرفوعات أو المنصوبات أو المجرورات ، وكذلك الجمل ، كما يكثر فى (الأمثال) التقدير والتأويل والحمل على المعنى ، وترجع أهميتها فى التركيب إلى أن كثيرا منهاجىء به لخروجه عما يقتضيه الأصل النحوى وقياسه . وهى فى ذلك تشبه التراكيب اللغوية فى القبائل العربية . إلا أنها وردت فى (الأمثال) خالية من العزو .

كذلك فى المفردات والأدوات ، فالتركيب فى الأدوات النحـــــوية يزيل المعنى الاستقلالى لكل منها ، ويكسبها بعد التركيب حكما [1] . جديدا ، وكما يغنى التركيب عن العطف والتكرار فإنه كذلك يبطل عمل الأداة مثل (إن وأخواتها ورب) إذا تركـــبت مع (مـــا) ، وينقل بعض الأدوات من حال إلى حال مثل (إذ) فهى ظرف ، ولما تركبت مع (ما) أصبحت حرفا من حروف الجزاء ، و(عليك وإليك) حرفا جر، وبعد التركيب انتقلا إلى حيز (اسم الفعل) و (مكانك ودونك) ظرفان ، وبعد التركيب انتقلا إلى اسم الفعل .

وغموض التركيب كما وقع فى الفصحى المكتوبة – وقع فى اللهجات العربية القديمة منطوقة ومكتوبة ، وتمثل هذا فى ظاهرتى الوقف والابتـــداء والفواصل والإعراب وما يصاحب التركيب من تنغيم وتلوين صوتى في أدائه ، وقد وقع فى اللهجات القديمة هذا الغموض أيضا بسبب الاحتمال فى الدلالة فلا يعرف القارئ أى الدلالات المقصودة ، كما يقع بسبب الصور المجازية وخفاء دلالتها لمخالفتها لما جرى عليه العرب أو العرف اللغوى ، ومن هذا الباب : التعريض بمعنى عدم التصريح المباشر بأمر معين واللجوء ليس فقط إلى لفظ مغاير أو تحسين اللفظ بل إلى الكذب المباح ، ومن ذلك أن الخليفة زياد بن عبد الملك قد مرض ، ودخل عليه القاضى شريح فلما خرج سأله أحدهم : كيف تركت الأمير : قال : تركته يأمر وينهى . فقال : إن شريحا صاحب عويص ، فسألوه ، فقال : تركته يأمر بالوصية وينهى عن البكاء ، يعنى : أنه يحتضر[2] كما أن (القوصرة) إناء من قصب يرفع فيه التمر إلى البوادى ، وهناك رجز يقول : أفلح من كانت له قوصره ∴ يأكل منها كل يوم تمره .

أراد بالقـــوصرة هنا : المرأة ، وبالأكل : النكاح [3] .

---

(١) انظر : الأدوات : كأين وحبذا ، وكذا ، حيهل ، فى كتب : حروف المعانى .

(٢) المحظورات اللغوية ٧٢ د. كريم حسام الدين . ط١ / الانجلو المصرية .

(٣) السابق ٧٨

كما وقع الغموض نتيجة للترادف والمشترك اللفظي والأضداد وغيرها ، لأنها تؤدى إلى التعدد والاحتمال فى المعانى [1] .

وظهر الغموض أيضا فى التركيب النحوى بسبب (اللبس) ، وكثيرا ما تسللت ظاهرة اللبس إلى التركيب ، لأن العربية تواجه كثيرا من المعانى النحوية بالقليل من القرائن اللفظية ، وتواجه العديد من معانى الجمل بثلاثة أنواع من التراكيب (الخبر والإنشاء والشرط) وتواجه الكثير من العلاقات النحوية بالقليل من صور التضام (كالموصوف وصفته والمضاف والمضاف إليه ، وإذا كثرت المعانى وقلت وسائل التعبير عنها أصبح المعنى عرضة للتعدد بالنسبة للمبنى الواحد ، وإذا لم يكن هناك قرينة من لفظ أو معنى أو حال تعين أحد المعانى المحتملة وذلك هو (اللبس) [2] .

وإذا قال النحوى : فيها إعرابان ، فهو يعنى بقوله (فيها لبس) ومن حق كل نص أن يكون فيه إعراب واحد ، كما تصلح الأداة لأكثر من معنى من ذلك أن تقول : ما أسعدنى هذه الليلة . فهو صالح للاستفهام والتعجب ولكن العربية قادرة على مراوغة اللبس ، ولهذا زادت حرف الجر (من) للفرق بين الحال والتمييز فى نحوقولهم : لله دره من فارس ، فالموضع التبس فيه التمييز بالحال فأتوا (بمن) لتخصصه للتمييز ، فإذا قلت : لله دره فارسا – جاز أن تعنى فى هذه الحال ، فلما كان يقع فيه لبس مشتبهين فصل بينهما بدخول (من).

كما تحذف الفاء مع معطوفها للدلالة إذ لا لبس كقول الحق : فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر [3] . أى : فأفطر فعليه عدة من أيام أخر ، فحذف (أفطر) والفاء الداخلة عليه وابن مالك أشار إلى ذلك بقوله :

---

(١) العربية والغموض ٢٢٩ ، د . حلمى خليل . ط . الأولى .

(٢) مقالات فى اللغة والأدب ٣٠٤ فما بعدها ، د . تمام حسان ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م جامعة أم القرى .

(٣) البقرة / ١٨٤

والفاء قد تحذف مع ما عطفت ∴ والواو إذ لا لبس وهى انفردت [1] .

فالعربية ولهجاتها أمكنت التغلب على هذا اللبس فى التراكيب بالقرائن لفظية كانت أو معنوية أو حالية . فوضوح المعنى فى التركيب أو أمن اللبس غاية لا يمكن التفريط فيه ، لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للفهم والإفهام .

للبحث بقية

أحمد علم الدين الجندى

الخبير بالمجمع

(١) انظر أمثلة أخرى فى (مواضع اللبس عند النحاه والصرفين ١٨ فما بعدها) د. زين كامل الخويسكى . ط أولي . اسكندرية .